مركز الاتحاد
للابحاث و التطوير

ورقة عمل

تحصين محدود

إجراءات حماية العلاقة الأميركية-الإسرائيلية

تاريخ الاصدار
2026-8-31

تحصين محدود

إجراءات حماية العلاقة الأميركية-الإسرائيلية

تكشف الدراسات الأميركية والإسرائيلية الصادرة خلال عامي 2025 و2026 عن تصاعد المخاطر التي باتت تمسّ استدامة العلاقة الأميركية-الإسرائيلية على المدى المتوسط والطويل. ويتمثل الخطر الأبرز في تآكل القاعدة السياسية والمجتمعية التي استند إليها التحالف داخل الولايات المتحدة لعقود، مع تراجع التأييد الشعبي لإسرائيل، واتساع الفجوة بين الأجيال، وارتفاع مستويات النظرة السلبية بين الشباب، بالتوازي مع تراجع الطابع الحزبي المزدوج للدعم التقليدي لإسرائيل. ولا يقتصر هذا التراجع على البيئة الديمقراطية، بل ترافق أيضًا مع بروز اتجاهات داخل اليمين الأميركي تعيد تقييم الالتزامات الخارجية من زاوية الكلفة والمصلحة المباشرة للولايات المتحدة. وبذلك، تواجه إسرائيل خطرًا مزدوجًا يتمثل من جهة في تصاعد الانتقادات المرتبطة بغزة والضفة والجازر الإنسانية والقضية الفلسطينية، ومن جهة أخرى في تنامي خطاب يسأل عن جدوى الالتزام الأميركي بإسرائيل وكلفته العسكرية والمالية، ومدى مساهمته في جرّ الولايات المتحدة إلى صراعات إقليمية جديدة.

كما بدأ هذا التحول المجتمعي والحزبي ينعكس بصورة متزايدة داخل المؤسسات السياسية الأميركية، ولا سيما في الكونغرس، حيث اتسع النقاش حول شروط المساعدات العسكرية، ونقل السلاح، وحدود الالتزام الأميركي، ومدى ملاءمة مستوى الاندماج الدفاعي مع إسرائيل للمصالح الأميركية. ويكتسب هذا المسار أهمية إضافية مع اقتراب انتهاء مذكرة التفاهم الحالية الخاصة بالمساعدات العسكرية عام 2028، بما يفتح المجال أمام نقاش جادّ حول شكل الدعم المستقبلي وطبيعته وشروطه. وعليه، فإن الخطر الذي تواجهه العلاقة يتمثل في تآكل تدريجي لخصوصيته، وانتقاله من علاقة تتمتع بدعم واسع وشبه تلقائي إلى علاقة أكثر خضوعًا للمراجعة والاشتراط والحسابات السياسية والمصلحية.

وأمام هذه المخاطر، أولت مراكز الفكر والمؤسسات البحثية الأميركية والإسرائيلية اهتمامًا متزايدًا ببحث السبل الكفيلة بتحصين العلاقة والحد من قابليتها للتأثر بالتحولات الداخلية في الولايات المتحدة، وطرحت مجموعة من الإجراءات والتكتيكات التي تتراوح بين مأسسة الالتزامات الأمنية، وتعميق الاعتماد العسكري والصناعي والتكنولوجي المتبادل، وإعادة بناء الدعم الحزبي والمجتمعي، ومعالجة مصادر الاحتكاك السياسي، ودمج إسرائيل بصورة أعمق في البنية الأمنية والإقليمية الأميركية. تعرض هذه الورقة أبرز الإجراءات والتكتيكات المطروحة لتحصين العلاقة الأميركية-الإسرائيلية، وتبيّن مدى جدواها وقدرتها على الحد من آثار التآكل السياسي والمجتمعي، وتعزيز استدامة التحالف.

ملاحظة منهجية: تستند هذه الورقة إلى مجموعة من الدراسات والأوراق الصادرة عن مراكز أبحاث ومؤسسات أميركية وإسرائيلية خلال عامي 2025 و2026، وقد جرى اعتماد منهج تحليلي مقارن لاستخراج أبرز المخاطر التي تواجه العلاقة الأميركية-الإسرائيلية، ورصد الإجراءات والتكتيكات المقترحة لتحصينها. كما استُخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي في ترجمة الدراسات وتلخيص مضامينها، مع الرجوع إلى المصادر الأصلية للتحقق من المضامين والسياقات الأساسية.

إجراءات وتكتيكات تحصين العلاقة

1. مأسسة العلاقة الأمنية

تطرح الدراسات الأميركية والإسرائيلية مأسسة العلاقة بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية للحد من تأثر التحالف بتغير الإدارات الأميركية وتقلب البيئة السياسية الداخلية. وتقوم هذه المأسسة على نقل جزء متزايد من العلاقة من مستوى التفاهمات السياسية الآنية إلى ترتيبات طويلة الأجل وأكثر انتظامًا، بما يمنح الالتزامات القائمة قدرًا أكبر من الاستمرارية، ويرفع الكلفة السياسية والمؤسساتية لأي تراجع مستقبلي عنها.

وتظهر المأسسة في ثلاث طبقات رئيسية. تتمثل الأولى في تثبيت التعاون عبر مذكرات تفاهم طويلة الأجل، ولا سيما التفاوض على إطار جديد لما بعد عام 2028 يحدد مستويات التعاون العسكري والاستثماري ويحافظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي. أما الطبقة الثانية فتتمثل في رفع مستوى الالتزام عبر البحث في معاهدة دفاع محدودة تركز على التهديدات الوجودية، بما يمنح العلاقة درجة أعلى من الثبات المؤسسي والسياسي. وتتمثل الطبقة الثالثة في توسيع شبكة الترتيبات الدائمة بين الطرفين في المجالات العسكرية والصناعية والتكنولوجية، بما يشمل الإنتاج المشترك، وضمانات الإمداد، والدفاع الصاروخي، والصيانة، والتعاون التكنولوجي والتكامل العملياتي.

وتكمن نجاعة هذا المسار في أنه يجعل العلاقة أقل اعتمادًا على قرار سياسي منفرد وأكثر ارتباطًا بمجموعة من الالتزامات والمؤسسات والمصالح المتشابكة. فكلما تعددت مستويات المأسسة، أصبح التراجع عن العلاقة أكثر تعقيدًا، لأن أي تحول يتطلب إعادة النظر في شبكة واسعة من الترتيبات وليس في برنامج واحد أو قرار سياسي واحد فقط. كما يمكن للمأسسة أن توفر قدرًا من الاستقرار والتوقع للطرفين في فترات التوتر السياسي، وأن تؤخر انتقال التغير في المزاج الأميركي إلى تغييرات مباشرة في بنية التعاون الأمني.

إلا أن فاعلية هذا الإجراء تواجه قيودًا أساسية. **فـمذكرات التفاهم لا تشكل التزامًا قانونيًا مطلقًا، وتظل المساعدات والاعتمادات المالية خاضعة لدور الكونغرس**، كما تحتفظ الإدارات المستقبلية بالقدرة على إعادة تقييم أولوياتها ومستوى تعاونها. وحتى معاهدة الدفاع، رغم قوتها المؤسسية الأكبر، لا تلغي تأثير التحولات السياسية الداخلية، وقد تواجه أصلًا صعوبات في الإقرار أو تثير اعتراضات تتعلق بتقييد حرية الحركة الإسرائيلية أو توسيع الالتزامات الأميركية. كما أن المأسسة تستطيع حماية بنية العلاقة من التقلبات السياسية قصيرة الأجل، لكنها لا تعالج بحد ذاتها أسباب تراجع التأييد الشعبي والحزبي للتحالف.

2. الانتقال من نموذج "المساعدات" إلى نموذج "الشراكة"

يُعد الانتقال من نموذج "المساعدات" إلى نموذج "الشراكة" من أكثر إجراءات التحصين نجاعة على المدى الطويل، لأنه يعيد بناء العلاقة على أساس **المصلحة المتبادلة والاعتماد الصناعي والتكنولوجي** بدل بقائها مرتبطة بصورة أساسية بالمساعدات الأميركية. فكلما توسعت الاستثمارات والإنتاج المشترك وسلاسل التوريد، نشأت داخل الولايات المتحدة مصالح صناعية وتكنولوجية ومؤسساتية تستفيد مباشرة من استمرار التعاون مع إسرائيل، ما يرفع الكلفة الاقتصادية

والاستراتيجية لأي تراجع حاد في العلاقة. ولهذا تقترح دراسة MEPIN[1] انتقالًا تدريجيًا على مدى عشر سنوات من تمويل FMF إلى مشتريات إسرائيلية ممولة ذاتيًا، بالتوازي مع توسيع الإنتاج المشترك والتعاون التكنولوجي والدفاع الصاروخي.

إلا أن فاعلية هذا الإجراء تواجه عدة قيود. أولها أن **الانتقال بعيدًا عن المساعدات يتطلب قدرة مالية إسرائيلية كبيرة**، ولا سيما في مرحلة تحتاج فيها إسرائيل إلى إعادة بناء مخزوناتها وتوسيع قدراتها العسكرية بعد سنوات من الحرب؛ وهو ما تقر به دراسة MEPIN نفسها، التي ترى أن التحول يحتاج إلى تعديلات مالية وإصلاحات طويلة الأجل. ثانيها أن التشابك الصناعي لا يلغي سلطة الكونغرس أو القيود الأميركية على تصدير التكنولوجيا والسلاح، وبالتالي يمكن للخلاف السياسي العميق أن يتغلب على المصالح الصناعية إذا تحولت المعارضة إلى سياسة رسمية. وثالثها أن بناء سلاسل إنتاج وتطوير مشتركة يحتاج إلى سنوات، ما يجعل هذا المسار أقل قدرة على معالجة الأزمات السياسية الآنية. كما أن هذا الإجراء يعالج بصورة أساسية **كلفة فك العلاقة ولا يعالج بالضرورة أسباب تآكل شرعيتها السياسية**. وتظهر هذه المحدودية بوضوح في تشخيص JINSA[2] ، الذي يشير إلى اتساع الفجوة بين ارتفاع القيمة الاستراتيجية التي تقدمها إسرائيل للولايات المتحدة وبين تراجع مكانتها السياسية لدى الجمهور الأميركي؛ ما يعني أن إثبات المنفعة الاستراتيجية والصناعية لا يؤدي تلقائيًا إلى استعادة التأييد الشعبي.

3. تعميق الاعتماد العسكري والعملياتي

تطرح بعض الدراسات تعميق الاعتماد العسكري والعملياتي باعتباره وسيلة لتحويل التعاون الأميركي–الإسرائيلي من علاقة دعم وتنسيق عند الأزمات إلى **ترابط مستمر داخل البنية العسكرية والأمنية للطرفين**. ويقوم هذا المسار على زيادة قدرة الجيشين والمؤسسات الدفاعية على العمل ضمن منظومات متوافقة ومترابطة، بحيث يصبح التعاون جزءًا من آليات التخطيط والتشغيل اليومية، ويصعب استبداله أو تفكيكه سريعًا عند حدوث تحول سياسي في العلاقة.

وتشمل أدوات هذا المسار **تكثيف المناورات والتدريبات المشتركة، وتوسيع تبادل المعلومات الاستخبارية والخبرات والبيانات العملياتية، وتعميق التعاون في منظومات الدفاع الجوي والصاروخي، وزيادة التوافق بين أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال والتخطيط**، إلى جانب استمرار وتوسيع الأطر العسكرية المؤسسية المشتركة، مثل مجموعة التخطيط العسكري السياسي المشتركJPMG . كما تطرح بعض الدراسات مستوى أكثر تقدمًا من الاندماج، يقوم على توسيع الوجود العسكري الأميركي في إسرائيل، وزيادة المخزونات والتجهيزات الأميركية المسبقة التموضع، وجعل إسرائيل عقدة أكثر أهمية داخل البنية العملياتية للقيادة المركزية الأميركية في المنطقة.

وتكمن نجاعة هذا المسار في أنه يخلق **اعتمادًا مؤسسيًا وعملياتيًا متبادلًا** يتجاوز العلاقة بين الحكومات والقيادات السياسية. فمع تراكم التدريبات المشتركة، وربط منظومات الدفاع والاتصال، وتبادل المعلومات، تنشأ إجراءات وخبرات وبنى تشغيلية مشتركة تصبح لها قيمة مباشرة بالنسبة إلى المؤسستين العسكريتين. وكلما ازداد هذا التشابك،

[1] إطار للتعاون الاستراتيجي الصناعي بعد المساعدات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، رافائيل بن ليفي، analysis mepin، 30-7-2026

[2] تغيير مركز الثقل: تحويل الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، jinsa، 18-8-2026

ارتفعت الكلفة العسكرية والعملياتية لأي محاولة لفك الارتباط، لأن التراجع عن العلاقة لن يعني وقف المساعدات فقط، وإنما إعادة تصميم شبكات من الدفاع والتخطيط والاستخبارات والإمداد التي تطورت على مدى سنوات.

إلا أن هذا المسار يحمل في الوقت نفسه **مفارقة يمكن أن تحدّ من نجاعته السياسية**. فزيادة الاندماج العسكري، وخصوصًا إذا اقترنت بوجود أميركي دائم أو أوسع داخل إسرائيل، يمكن أن تعزز لدى بعض التيارات الأميركية الانطباع بأن التحالف يزيد احتمالات تورط الولايات المتحدة تلقائيًا في الحروب الإسرائيلية أو يحدّ من قدرتها على الفصل بين قراراتها العسكرية وقرارات إسرائيل. كما أن الاعتماد العملياتي المتبادل لا يلغي قدرة القيادة السياسية الأميركية على تقييد العمليات أو وقف بعض أشكال التعاون إذا حدث تحول واسع في الأولويات الأميركية. وقد تظهر كذلك مشكلة معاكسة بالنسبة إلى إسرائيل نفسها؛ فكلما ازداد اندماجها داخل منظومات التخطيط والعمليات الأميركية، يمكن أن تصبح **حرية عملها العسكري أكثر ارتباطًا بالتنسيق مع واشنطن**، بما يخلق توترًا بين هدف تحصين العلاقة وهدف الحفاظ على الاستقلالية العملياتية الإسرائيلية.

4. تحصين تدفق السلاح وسلاسل الإمداد

تنطلق بعض الدراسات من أن الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة لا يرتبط فقط بحجم المساعدات المالية، وإنما بقدرة إسرائيل على الوصول المستمر إلى الذخائر، وقطع الغيار، والمنصات المتقدمة، والمكونات التكنولوجية، وسلاسل الإمداد المرتبطة بالصناعة الدفاعية الأميركية. ومن هنا يُطرح تحصين تدفق السلاح باعتباره وسيلة لتقليل قدرة الأزمات السياسية أو الاختناقات الصناعية على التحول إلى قيود مباشرة على القدرة العملياتية الإسرائيلية.

وتشمل أدوات هذا المسار **زيادة المخزونات المسبقة التموضع، وتوسيع خطوط الإنتاج المشتركة للذخائر والصواريخ الاعتراضية، ورفع الطاقة الإنتاجية داخل الولايات المتحدة وإسرائيل، وتنويع مصادر بعض المكونات، وتطوير مسارات أسرع للشراء والتسليم في حالات الطوارئ**. كما تطرح بعض التصورات توسيع الترتيبات التي تسمح لإسرائيل بالوصول إلى مخزونات أميركية موجودة مسبقًا في المنطقة، مع تعزيز الإنتاج المشترك للمنظومات التي يزداد استهلاكها أثناء الحروب عالية الكثافة.

وتكمن نجاعة هذا الإجراء في أنه يقلل الفجوة بين **القرار السياسي بالحفاظ على الدعم وبين القدرة الفعلية على إيصال السلاح والذخائر في الوقت المطلوب**. فحتى في ظل التزام سياسي قوي، يمكن لنقص المخزونات أو بطء خطوط الإنتاج أو تضارب الأولويات العسكرية الأميركية أن يؤثر في قدرة إسرائيل على الاستمرار في حرب طويلة. وكلما ازدادت المخزونات المسبقة والطاقة الإنتاجية المشتركة، تقلصت احتمالات تحول النقص اللوجستي إلى قيد عملياتي مباشر.

إلا أن هذا المسار يواجه قيدًا جوهريًا يتمثل في أن **تحصين سلسلة الإمداد لا يلغي سلطة القرار السياسي الأميركي**. فإذا تحولت المعارضة داخل الإدارة أو الكونغرس إلى سياسة رسمية تقضي بتقييد أنواع معينة من الأسلحة أو تعليق نقلها، فإن وجود خطوط إنتاج مشتركة أو مخزونات إضافية لا يوفر حصانة مطلقة. كما يمكن أن تتأثر فاعلية هذا الإجراء بمحدودية القدرة الصناعية الأميركية، وبالتنافس على الذخائر بين مسارح عمليات مختلفة، وبالقيود القانونية والتنظيمية على تصدير التقنيات الحساسة.

5. الحفاظ على الدعم الحزبي المزدوج

يُطرح الحفاظ على الدعم الحزبي المزدوج باعتباره أحد الشروط الأساسية لاستدامة العلاقة على المدى الطويل، إذ إن انتقال إسرائيل من موقع يحظى بدعم الجمهوريين والديمقراطيين إلى قضية مرتبطة بحزب واحد يزيد تعرض التحالف لدورات تداول السلطة ويجعل مستوى الالتزام الأميركي أكثر قابلية للتقلب.

وتشمل أدوات هذا المسار **توسيع العلاقات مع القيادات الديمقراطية وأعضاء الكونغرس والمرشحين الصاعدين، وعدم حصر التواصل بالإدارة القائمة أو بالحزب الجمهوري، والمحافظة على قنوات دائمة مع مراكز الفكر والنخب المرتبطة بالحزبين، والتمييز بين الانتقاد لسياسات إسرائيل وبين رفض أصل التحالف معها**. كما تدعو بعض التوصيات إلى تجنب الخطاب أو السلوك الذي يجعل إسرائيل طرفًا مباشرًا في الاستقطاب الداخلي الأميركي.

وتكمن نجاعة هذا الإجراء في إعادة توزيع القاعدة السياسية الداعمة لإسرائيل، بحيث لا يصبح استمرار العلاقة رهينة بنتيجة انتخابات واحدة. فكلما بقيت المصالح الأمنية والعسكرية لإسرائيل مقبولة لدى قيادات الحزبين، انخفض احتمال تعرض الالتزامات الأساسية لانعطافات حادة عند تغير الإدارة أو الأغلبية داخل الكونغرس.

إلا أن هذا المسار يواجه صعوبة بنيوية، لأن **إعادة بناء الإجماع أصعب من المحافظة عليه**. فالاتصالات السياسية واللوبي والعلاقات مع القيادات لا تستطيع وحدها عكس تحول واسع في مواقف الناخبين، ولا سيما إذا استمر التباعد بشأن غزة والضفة والسياسة الفلسطينية. كما أن محاولة التقرب المتزامن من تيارات أميركية متعارضة قد تصبح أكثر تعقيدًا كلما ارتفع الاستقطاب الداخلي.

6. فك الارتباط بين صورة إسرائيل وصورة الحكومة الإسرائيلية

تطرح بعض التوصيات ضرورة الحد من اختزال إسرائيل في صورة حكومة أو رئيس وزراء بعينه، خصوصًا في الحالات التي تتحول فيها الحكومة الإسرائيلية نفسها إلى عامل استقطاب داخل الولايات المتحدة. ويهدف هذا المسار إلى الحفاظ على مساحة من الدعم للدولة والعلاقة الاستراتيجية حتى في فترات تراجع شعبية القيادة السياسية الإسرائيلية.

وتشمل أدواته **تنويع الشخصيات التي تمثل إسرائيل أمام الجمهور والنخب الأميركية، واستخدام باحثين، ومسؤولين أمنيين سابقين، وأكاديميين، وشخصيات من المجتمع المدني، وممثلين سياسيين من اتجاهات متعددة**، إلى جانب توسيع التواصل المباشر مع الجامعات ومراكز الفكر والإعلام والفئات الشابة، وعدم ترك الرواية الإسرائيلية محصورة بالخطاب الرسمي للحكومة.

وتكمن نجاعة هذا المسار في أنه يسمح بفصل جزئي بين الموقف من سياسات حكومة معينة وبين الموقف من إسرائيل كدولة أو من العلاقة الاستراتيجية معها. كما يتيح الوصول إلى جماهير قد ترفض الخطاب الحكومي لكنها تبقى مستعدة للاستماع إلى مؤسسات أو شخصيات إسرائيلية أخرى، وهو ما يساعد على الحفاظ على قنوات اتصال في فترات الاستقطاب.

إلا أن حدود هذا الإجراء تظهر عندما تكون مصادر الخلاف مرتبطة **بسياسات الدولة نفسها لا بصورة الحكومة فقط**. فإذا ارتبطت الانتقادات بقرارات تتعلق بالحرب أو الضفة أو الاستيطان أو استخدام القوة، فإن تنويع المتحدثين لا يستطيع بصورة كاملة فصل صورة إسرائيل عن نتائج تلك السياسات. كما يمكن أن يفقد هذا التكتيك فاعليته إذا اعتُبر مجرد توزيع للأدوار الإعلامية من دون اختلاف فعلي في المضمون.

7. ترميم العلاقة مع اليهود الأميركيين

تنظر المؤسسات الإسرائيلية إلى اليهود الأميركيين باعتبارهم أحد الأعمدة التاريخية للعلاقة مع الولايات المتحدة، لكن التحولات الجيلية والسياسية داخل هذه الجماعات جعلت الدعم لإسرائيل أقل تجانسًا وأكثر ارتباطًا بالمواقف من السياسات الإسرائيلية الداخلية والإقليمية.

وتشمل أدوات هذا المسار **تعزيز التواصل مع المؤسسات اليهودية التقليدية، وتوسيع العلاقة مع الأجيال الأصغر سنًا، والانفتاح على التيارات الليبرالية والإصلاحية، وتطوير برامج تواصل وتعليم وهوية أكثر ارتباطًا بالشرائح التي ابتعدت عن المؤسسات التقليدية، واستخدام هذه الشبكات كجسر إلى البيئة الديمقراطية والتقدمية الأميركية**.

وتكمن نجاعة هذا المسار في أن المجتمع اليهودي الأميركي لا يشكل فقط قاعدة اجتماعية تقليدية للعلاقة، وإنما يمتلك أيضًا حضورًا في المجال الأكاديمي والإعلامي والسياسي والمدني. ولذلك فإن الحفاظ على رابط قوي بين إسرائيل وهذه البيئة يمكن أن يوفر شبكة وسيطة قادرة على الدفاع عن العلاقة أو على الأقل منع توسع القطيعة السياسية والاجتماعية معها.

إلا أن هذا المسار يواجه قيدًا مهمًا، وهو أن **التباعد داخل اليهود الأميركيين ليس ناتجًا فقط عن ضعف التواصل**، بل يرتبط في جزء منه باختلافات قيمية وسياسية حقيقية مع سياسات الحكومات الإسرائيلية. كما أن الأجيال الأصغر قد تكون أقل تأثرًا بالروابط التاريخية التقليدية، ما يجعل إعادة بناء العلاقة معهم أكثر صعوبة ويحتاج إلى مضمون سياسي مقنع لا إلى برامج تواصل فقط.

8. إدارة الخلافات ومنع تحولها إلى أزمات تحالف

تنطلق هذه المقاربة من أن الاختلاف في المصالح والأولويات بين واشنطن وتل أبيب أمر لا يمكن إلغاؤه، وأن التحالف المستدام لا يقوم على غياب الخلاف بل على وجود آليات تمنع تحوله من خلاف تكتيكي إلى أزمة تمس أصل العلاقة.

وتشمل أدوات هذا المسار **اعتماد مبدأ «عدم المفاجأة»، وتوسيع التشاور المسبق بشأن إيران وغزة ولبنان وسوريا والقضايا الإقليمية، وإنشاء قنوات دائمة لتبادل التقديرات، وإبقاء الخلافات الحساسة قدر الإمكان داخل الأطر المغلقة، وتحديد الخطوط الحمراء ومناطق التباعد قبل الوصول إلى نقطة الأزمة**.

وتكمن نجاعة هذا الإجراء في تقليل مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم. فجزء من أزمات التحالفات لا ينشأ من تضارب المصالح بحد ذاته، بل من اتخاذ أحد الطرفين خطوات يفاجأ بها الطرف الآخر أو يعتبرها تهديدًا لمصالحه.

ولذلك فإن آليات التشاور والتنسيق تسمح بإدارة الفجوات قبل تحولها إلى أزمات علنية، وتحافظ على قدر من الثقة حتى عندما لا تتطابق الأهداف.

إلا أن هذا المسار يواجه حدودًا واضحة عندما يكون الخلاف **استراتيجيًا وليس تكتيكيًا**. فإذا اختلف الطرفان على الهدف النهائي للحرب أو على طبيعة التهديد أو على حدود استخدام القوة، فإن التشاور يمكن أن يدير الخلاف لكنه لا يزيله. كما أن إبقاء الخلافات داخل القنوات المغلقة يصبح أكثر صعوبة عندما ترتبط القضايا بالرأي العام والكونغرس والانتخابات.

9. إعادة بناء الشرعية السياسية والمجتمعية داخل الولايات المتحدة

تطرح الدراسات الحديثة إعادة بناء الشرعية الداخلية للعلاقة بوصفها مسارًا لا يقل أهمية عن التحصين العسكري والمؤسساتي. ويقوم هذا الاتجاه على الاعتراف بأن استمرار التعاون الأمني لا يكفي إذا كانت القاعدة الاجتماعية والسياسية التي تمنحه الشرعية داخل الولايات المتحدة تتراجع بصورة متواصلة.

وتشمل الأدوات المطروحة **إنشاء دبلوماسية عامة أكثر مركزية واستمرارية، وتصميم رسائل مخصصة لفئات سياسية واجتماعية مختلفة، وتعزيز الحضور في الإعلام والجامعات والمنصات الرقمية ومراكز الفكر، وتوسيع التواصل مع الأجيال الشابة والمجتمع المدني، وإعادة صياغة خطاب العلاقة بصورة تربطها بالمصالح الأميركية المباشرة لا بالروابط التاريخية وحدها**.

وتكمن نجاعة هذا المسار في قدرته على مواجهة مشكلة لا تستطيع الأدوات العسكرية التعامل معها، وهي **التآكل في شرعية العلاقة داخل المجتمع الأميركي**. فكلما ارتفعت قدرة إسرائيل على مخاطبة شرائح جديدة خارج الدوائر التقليدية المؤيدة لها، قل خطر ترك السردية المتعلقة بالعلاقة بالكامل للتيارات المعارضة.

إلا أن هذا الإجراء يواجه قيدًا أساسيًا يتمثل في أن **الدبلوماسية العامة لا تستطيع أن تحل محل السياسة**. فإذا كان مصدر التراجع الشعبي مرتبطًا بالخسائر المدنية أو السياسات تجاه الفلسطينيين أو طول الحروب، فإن تحسين الرسائل وحده قد يحقق أثرًا محدودًا، بل قد يتحول إلى عامل سلبي إذا اعتُبر محاولة لتغيير الصورة من دون تغيير الوقائع.

10. معالجة مصادر الاحتكاك السياسي

يُعد هذا المسار الأكثر ارتباطًا بالأسباب الفعلية لتآكل العلاقة، إذ تنطلق بعض الدراسات من أن التحالف لا يمكن تحصينه بصورة مستدامة إذا استمرت السياسات التي ترفع الكلفة السياسية للدفاع عن إسرائيل داخل الولايات المتحدة. وتشمل أدوات هذا المسار **تقليل الخسائر المدنية، وتحسين الوضع الإنساني في غزة، والحد من السياسات التي توسع الخلاف بشأن الضفة الغربية والاستيطان، والحفاظ على أفق سياسي في القضية الفلسطينية، ومراعاة انعكاسات السياسات الإسرائيلية على حلفائها داخل الكونغرس والإدارة والرأي العام**. كما يدخل ضمن هذا المسار أخذ أثر مدة الحروب في الحسبان، وخصوصًا عندما تتحول العمليات الممتدة إلى عبء سياسي على الإدارة الأميركية.

وتكمن نجاعة هذا الإجراء في أنه يستهدف **مصدر التآكل لا نتائجه**. فبدل محاولة رفع كلفة فك العلاقة أو تحسين صورتها فقط، يسعى إلى تقليل السلوكيات والسياسات التي تدفع قطاعات من الجمهور والنخب الأميركية أصلًا إلى إعادة تقييم موقفها من إسرائيل.

إلا أن هذا المسار هو أيضًا من أصعب الإجراءات تنفيذًا، لأنه يتطلب **قرارات سياسية داخل إسرائيل قد تكون مرتفعة الكلفة داخليًا**، وقد تتعارض مع توجهات الائتلاف الحاكم أو مع اعتبارات أمنية وعسكرية تراها الحكومة الإسرائيلية ضرورية. كما أن بعض التباعد مع الولايات المتحدة قد يستمر حتى بعد تعديل السياسات، بسبب تراكمات سابقة أو تحولات قيمية أعمق.

11. دمج إسرائيل في منظومة أمنية وإقليمية أوسع

يقوم هذا المسار على تحويل إسرائيل من حليف ثنائي للولايات المتحدة إلى عنصر أساسي داخل شبكة إقليمية أوسع، بحيث تصبح العلاقة معها جزءًا من بنية الأمن الإقليمي الأميركي، لا ملفًا منفصلًا يمكن إعادة تقييمه بمعزل عن باقي الشركاء.

وتشمل أدوات هذا المسار **تعميق موقع إسرائيل داخل منظومة القيادة المركزية الأميركية، وتوسيع التعاون الإقليمي في الدفاع الجوي والصاروخي، وربط شبكات الإنذار والمراقبة، وتعميق اتفاقيات أبراهام، والدفع نحو التطبيع مع السعودية، وتوسيع التعاون بين إسرائيل والدول العربية المتحالفة مع واشنطن في المجالات الأمنية والتكنولوجية والاقتصادية**. ويمكن توسيع هذا المسار ليشمل الطاقة والذكاء الاصطناعي والممرات التجارية والبنى التحتية الإقليمية.

وتكمن نجاعة هذا الإجراء في أنه يرفع كلفة فك العلاقة بصورة تتجاوز الطرفين. فإذا أصبحت إسرائيل عقدة داخل منظومة دفاع جوي إقليمية، أو جزءًا من مشاريع تكنولوجية واقتصادية تربط عددًا من حلفاء واشنطن، فإن أي تراجع كبير في العلاقة معها يمكن أن يؤثر في بنية أوسع من المصالح الأميركية.

إلا أن هذا المسار يبقى شديد الارتباط **بالبيئة الإقليمية نفسها**. فالتطبيع مع الدول العربية، وخصوصًا السعودية، مرتبط بالمسار الفلسطيني وبمواقف الرأي العام العربي وبالتحولات الإقليمية. كما أن ازدياد التوتر أو اندلاع حرب واسعة يمكن أن يحدّ من قدرة الدول العربية على تعميق الاندماج مع إسرائيل، حتى لو بقي التعاون الأمني غير العلني قائمًا.

12. إعادة تعريف إسرائيل باعتبارها "أصلًا استراتيجيًا" للولايات المتحدة

يتجه جزء من الخطاب الاستراتيجي الإسرائيلي إلى إعادة صياغة المبرر الأساسي للعلاقة، بحيث ينتقل النقاش من سؤال "لماذا ينبغي للولايات المتحدة دعم إسرائيل؟" إلى سؤال "ما الذي تخسره الولايات المتحدة إذا ضعفت شراكتها مع إسرائيل؟".

ويجري التركيز في هذا السياق على ما تقدمه إسرائيل من **استخبارات وخبرات عملياتية، وتكنولوجيا عسكرية وسيبرانية، وذكاء اصطناعي، وتقنيات دفاع صاروخي، وقدرات في مجالات الابتكار والأمن، إضافة إلى مساهمتها في مواجهة إيران والتهديدات الإقليمية**. كما يُستخدم هذا المنطق لتكييف العلاقة مع بيئة "أميركا أولًا"، التي تطالب الحلفاء بإثبات القيمة التي يقدمونها للولايات المتحدة وتحمل قدر أكبر من الأعباء.

وتكمن نجاعة هذا المسار في أنه يحاول إعادة بناء شرعية التحالف انطلاقًا من **العائد الأميركي المباشر**، بدل الاعتماد على التعاطف التاريخي أو القيم المشتركة. وتزداد أهمية هذا الأسلوب كلما أصبح الرأي العام الأميركي أقل استعدادًا لدعم التزامات خارجية لا يرى منفعة مباشرة منها.

إلا أن هذا المسار يواجه اختبارًا أساسيًا: **هل تستطيع إسرائيل إثبات أن القيمة التي تقدمها تتجاوز الكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة بسبب العلاقة؟** فإذا ترسخت داخل المجتمع أو النخب الأميركية قناعة بأن إسرائيل تزيد احتمالات التورط العسكري أو تستنزف الموارد أو تفرض كلفة دبلوماسية مرتفعة، فإن خطاب "الأصل الاستراتيجي" وحده لن يكون كافيًا لعكس الاتجاه. كما أن كثيرًا من المنافع التي تقدمها إسرائيل، مثل الاستخبارات والتكنولوجيا، تكون أقل وضوحًا للرأي العام من صور الحروب والمساعدات العسكرية، ما يجعل تحويل المنفعة الاستراتيجية إلى شرعية شعبية أكثر صعوبة.

الاستنتاج

تدلّ مجمل الإجراءات المطروحة على أن مراكز الفكر الأميركية والإسرائيلية تتعامل مع العلاقة الأمريكية الإسرائيلية باعتبارها دخلت مرحلة يصبح فيها **الحفاظ على استثنائيتها أكثر صعوبة وكلفة**. ولذلك يتركز مسار التحصين على تحويل العلاقة من اعتماد على دعم سياسي تاريخي بدأ يتآكل إلى شبكة من المصالح والالتزامات العسكرية والصناعية والتكنولوجية والإقليمية يصعب تفكيكها.

ويُستنتج أن **الإجراءات الأعلى قدرة على حماية العلاقة هي تلك التي تجمع بين تحصين بنيتها المادية ومعالجة أسباب تراجع شرعيتها السياسية**. فالمأسسة، والإنتاج المشترك، والتكامل العملياتي، وتحسين سلاسل الإمداد قادرة على رفع كلفة التراجع عن التحالف، **لكنها لا تستطيع وحدها وقف التغير في الرأي العام أو إعادة بناء الدعم الحزبي المزدوج. وفي المقابل، فإن معالجة مصادر الاحتكاك السياسي واستعادة الشرعية المجتمعية أكثر قدرة على معالجة أصل التآكل، لكنها الأكثر صعوبة من حيث التنفيذ.**

وعليه، فإن التحدي المركزي أمام الطرفين لا يتمثل فقط في ضمان استمرار الدعم الأميركي، بل في **إعادة إنتاج أسباب تجعل استمرار الشراكة مع إسرائيل مصلحة أميركية مباشرة، بالتوازي مع الحد من العوامل التي تجعل الدفاع عن هذه العلاقة أكثر كلفة سياسيًا داخل الولايات المتحدة**. ومن ثم، تبقى قدرة هذه الإجراءات على تحصين العلاقة مرتبطة بمدى نجاحها في الجمع بين رفع كلفة فك الارتباط وخفض دوافع التآكل في آن واحد.

المصادر:

- إطار للتعاون الاستراتيجي الصناعي بعد المساعدات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، رافائيل بن ليفي، analysis mepin، 2026-7-30
- تغييرات محتملة في المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل: اعتبارات للكونغرس، مكتبة الكونغرس، 4-2026-6
- إسرائيل: القضايا الرئيسية والعلاقات مع الولايات المتحدة، مكتبة الكونغرس، 2-7-2026
- إن الدعوة إلى معاهدة دفاعية ونقل القوات الأمريكية إلى إسرائيل أمر جنوني، responsible statecraft، جينيفر كافانا، 24-8-2026
- تغيير مركز الثقل: تحويل الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، jinsa، 18-8-2026
- لا تخلط بين الاحتكاك وانهيار التحالف مع إسرائيل، Washington institute، مايكل سينغ، 16-6-2026
- التحالف الأمريكي الإسرائيلي كاختبار حاسم: الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي والصراع على مستقبل الحزب، inss، ثيودور ساسون، آري بلومنتال، أفيشاي بن ساسون-جورديس 13-7-2026
- إدارة ترامب توصيات سياسة لإسرائيل، inss، إلداد شافيت، 26-1-2025
- معاهدة دفاعية أمريكية إسرائيلية: لقد حان الوقت، inss، تشاك فريليش، إلداد شافيت، أيار 2024
- تهديد استراتيجي: تراجع مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة، inss، ثيودور ساسون، إلداد شافيت، 3-9-2025
- أزمة متفاقمة في مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة، inss، ثيودور ساسون، أفيشاي بن ساسون-جورديس، 2026-4-23
- الحرب الإيرانية وتسييس العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، inss، ثيودور ساسون، أفيشاي بن ساسون-جورديس، 26-3-2026
- توصيات سياسية لإدارة ترامب والكونغرس الـ 119، israel policy forum، يناير 2025